شيماء البسيوني إبراهيم رداد. وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي في الفترة (١٢٥٩-١٢٩٧ه)/(١٨٤٣-١٨٨٠م): دراسة أرشيفية دبلوماتية/ إعداد شيماء البسيوني إبراهيم رداد؛ إشراف محمود عباس حمودة، نيفين أحمد عرفة. – القاهرة: ش.إ.رداد، ٢٠٢٣. – اطروحة دكتوراه، قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات (شعبة الوثائق) كلية الدراسات الانسانية ، جامعة

عرض
شيماء البسيوني إبراهيم رداد
قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات
كلية الدراسات الانسانية – جامعة الأزهر
shbas2020@gmail.com

الملخص

مقدمة الدراسة

تعد الوثائق مصدرًا أصيلًا للمعلومات؛ حيث تخدم كافة التخصصات في جميع المجالات على اختلاف وتعدد أشكالها وأنواعها، وبالتالي فلا جدال على أهمية دراسة الوثائق العربية كمصدر أولي للمعلومات؛ لذلك تزخر دار الوثائق القومية بالكثير من الوثائق والسجلات في القرن التاسع عشر، والتي تعتبر من أهم فترات التاريخ المصري الحديث؛ لذا كان ضروريًا على المتخصصين دراسة الوثائق عن طريق دراسة خصائصها الداخلية والخارجية باعتبارها مصدرًا أصيلًا من مصادر المعلومات لتقديمها لعلماء التاريخ مصفاة من الشوائب لإعادة كتابة التاريخ الصحيح مرة أخرى.

وتتناول هذه الدراسة موضوعًا بعنوان "وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي في الفترة (١٢٥٩-١٢٩٧ه)/(١٨٤٣-١٨٨٠م) دراسة أرشيفية دبلوماتية"، وتعد هذه الفترة من الفترات المهمة في التاريخ المصري الحديث نظرًا لما تحويه الوثائق فيها من أحداث تاريخية مهمة كان لها الأثر الفعال على مدى تاريخ مصر حتى وقتنا الحاضر، بالإضافة لما تحويه من معلومات عن ما شهدته تلك الفترة من تطور في جميع النواحي الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والقضائية والقانونية وغيرها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

ترجع أهمية دراسة الوحدة الأرشيفية إلى عدة أسباب:

١. لم تدرس هذه الوحدة من قبل أرشيفيًا أو دبلوماتيًا.

٢. جاءت الدراسة استكمالًا لدراسات سابقة عن الأقاليم المصرية وكيفية إدارتها لتلقي الضوء على تاريخ ونشأة تفتيش عموم أقاليم قبلي، واختصاصاته، ولوائحه الداخلية، ونظام العمل به.

٣. تلقي الضوء على نظام إدارة الأقاليم بمصر، وخاصةً بأقاليم قبلي بداية من عهد محمد على باشا حتى بداية عهد الخديوي توفيق.

٤. تنوع مجالات الإفادة من هذه الوثائق والسجلات لتوافر معلومات بها عن التاريخ الإداري والاجتماعي والاقتصادي والقضائي في تلك الفترة، خاصة وأنها تشمل على كم هائل من الأوامر التركية الصادرة من محمد علي وخلفائه؛ حيث تعتبر من أبرز الوثائق الرسمية في تاريخ مصر في جميع النواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية وغيرها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى ما يلي:

١. دراسة وثائق وسجلات الوحدة الأرشيفية من حيث أعدادها، وأنواعها، وأماكن حفظها، بالإضافة إلى دراسة الحالة المادية لهذه الوحدة.

٢. تطبيق قواعد الترتيب والوصف الأرشيفي متعدد المستوى على وثائق وسجلات الوحدة الأرشيفية، وإعداد قائمة زمنية بملفات وسجلات الوحدة.

٣. الدراسة الدبلوماتية لوثائق وسجلات الوحدة الأرشيفية خارجيًا وداخليًا.

٤. دراسة نشأة تفتيش عموم أقاليم قبلي من بداية ظهوره كنظام في عهد محمد على، ودراسة التطور التاريخي لهذا النظام حتى أصبح ديوانًا للتفتيش في عهد إسماعيل، وتحديد مقره كديوان ومسمياته، ولوائحه القانونية.

٥. دراسة الهيكل الإداري لتفتيش عموم أقاليم قبلي، وتحديد اختصاصات العاملين بالتفتيش، ونظام الإدارة بمديريات قبلي لتحقيق مهام التفتيش على أكمل وجه، وتحديد علاقة تفتيش أقاليم قبلي بالدواوين والمصالح والجهات الحكومية الأخرى.

٦. تحديد المديريات التابعة للتفتيش، ومعرفة سبب اختلاف عددها من وقت لآخر، ومعرفة التقسيمات الإدارية بهذه المديريات.

٧. استخلاص المعلومات في جميع النواحي الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية من خلال ما تم تدوينه في الوثائق والسجلات.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

١. كم عدد الوثائق والسجلات بالوحدة الأرشيفية لتفتيش عموم أقاليم قبلي؟

٢. ما طريقة ترتيب وثائق وسجلات الوحدة الأرشيفية لتفتيش عموم أقاليم قبلي؟ وما الحالة المادية لوثائق وسجلات الوحدة محل الدراسة؟

٣. ما نوعية وسائل الإيجاد التي تيسر للباحثين الاطلاع على هذه الوحدة؟ وما مدى مطابقتها لقواعد التقنين الدولي للوصف الأرشيفي؟

٤. ما الخصائص الخارجية والداخلية لوثائق وسجلات الوحدة محل الدراسة؟

٥. ما تاريخ نشأة تفتيش عموم أقاليم قبلي؟ وما مقره؟ وما مسمياته؟ وما نظام العمل به؟

٦. ما هو الهيكل الإداري لتفتيش عموم أقاليم قبلي؟ وما اختصاصات العاملين به؟ وما علاقة التفتيش بالدواوين والمصالح الحكومية الأخرى؟

٧. ما عدد المديريات التابعة للتفتيش؟ وما التقسيمات الإدارية التي حدثت بهذه المديريات؟ وما أثرها على الموقع الجغرافي ونظام العمل بهذه المديريات؟

٨. ما نوعية المعلومات التي تم تحويها وثائق وسجلات الوحدة الأرشيفية لتفتيش عموم أقاليم قبلي؟

مجال وحدود الدراسة:

١. **الحدود الموضوعية**: تشمل الحدود الموضوعية للدراسة على جميع ملفات وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي، والتي يبلغ عددها(٢٤٦) ملفًا، (٣١٠) سجلًا

٢. **الحدود الزمنية**: امتدت الدراسة في الفترة(١٢٥٩-١٢٩٧ه)/(١٨٤٣-١٨٨٠م).

٣. **الحدود اللغوية**: تتناول الحدود اللغوية دراسة وثائق وسجلات الوحدة الأرشيفية لتفتيش عموم أقاليم قبلي المدونة باللغتين العربية والتركية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجين:

١. **المنهج الوثائقي (التاريخي) بشقيه التحليلي والتركيبي**: حيث يتناول الشق التحليلي دراسة مضمون جميع الوثائق والسجلات للوصول إلى الحقائق المختلفة وتحقيقها باتباع منهج النقد الدبلوماتي، كما يتناول الشق التركيبي إقامة بناء تاريخي من الشواهد التاريخية الواردة في هذه الوثائق والسجلات، وربطها بغيرها من المعلومات الواردة من المراجع والمصادر التاريخية الأخرى.

٢. **منهج دراسة الحالة**: لتغطية الدراسة الأرشيفية من حيث وصف الحالة المادية لوثائق وسجلات الوحدة الأرشيفية.

أدوات الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة فيما يلي:

المصادر غير المنشورة: وتتمثل في:

١/١) الوثائق والسجلات الخاصة بتفتيش عموم أقاليم قبلي، والمحفوظة ضمن وثائق وسجلات الوحدة الأرشيفية المسماة بتفتيش عموم الأقاليم والتي تشمل(٢١٣٧) ملفًا وسجلًا لتفتيش الأقاليم الثلاثة- بحري ووسطي وقبلي- بدار الوثائق القومية.

٢/١) الوثائق والسجلات لبعض الوحدات الأرشيفية المعاونة الأخرى: أهمها ديوان المعية السنية، وديوان مجلس الأحكام، وديوان المالية، والمجلس الخصوصي.

٣/١) بعض المصادر الأخرى وتتمثل في محافظ الأبحاث ومحافظ الوقائع المصرية، ومحفظة اللوائح والقوانين الموجودة بقاعة البحث.

المصادر المنشورة: وتتمثل في المصادر التي اعتمدت على الوثائق بشكل أساسي وأهمها:

١/٢) تقويم النيل لأمين سامي: وهذا المصدر يعتمد بشكل أساسي على الوثائق والسجلات عند عرضه للأحداث التاريخية.

٢/٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا لرءوف عباس: تحقيق أمنية عامر وآخرون، ويعتمد هذا المصدر بشكل أساسي على الأوامر والمكاتبات من الوثائق والسجلات وترجمتها.

المراجع التاريخية:

١/٣) وصف مصر لمجموعة من علماء الحملة الفرنسية: ترجمة زهير شايب، والتي يصف مصر والحياة الاقتصادية فيها في القرن الثامن عشر، وكذلك النظام المالي والإداري في مصر العثمانية في تلك الفترة.

٢/٣) القاموس الجغرافي للبلاد المصرية لمحمد رمزي: ويتضمن أهم التقسيمات الإدارية التي حدثت في أقاليم مصر بداية من عهد القدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، وأهم ما حدث من ضم وفصل للمديريات في عهد محمد علي وحتى أوائل عهد توفيق.

الدراسات السابقة:

لم يسبق دراسة الوحدة الأرشيفية المتكاملة لتفتيش عموم أقاليم قبلي أرشيفيًا أو دبلوماتيًا من قبل، ولكن هناك دراسة تاريخية عن إدارة الأقاليم في مصر في العصر الحديث اعتمدت على تفتيش عموم الأقاليم بالإضافة إلى وحدات أخرى مثل ديوان الداخلية ومجلس الأحكام والمعية السنية وغيرها وهي كما يلي:

١) زين العابدين شمس الدين نجم: إدارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢م، رسالة دكتوراه منشورة عام ١٩٨٨م، وتناولت الدراسة التقسيمات الإدارية للأقاليم في مصر منذ عهد محمد على حتى الاحتلال البريطاني الذي أوجد نظمًا أخرى لإدارة الأقاليم، وأثر العوامل الطبيعية في تقسيم الأقاليم، وأسلوب الإدارة المركزية واللامركزية بإدارة الأقاليم، بالإضافة إلى نظام الإدارة بالوحدات الرئيسية والفرعية بالأقاليم وتطورها، وأجهزة ورجال الإدارة في الأقاليم.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة:

حيث تناولت هذه الدراسة دراسة وثائق وسجلات الوحدة الأرشيفية المتكاملة لتفتيش عموم أقاليم قبلي دراسة أرشيفية دبلوماتية، أما ما يتعلق بالدراسة التاريخية فتشمل التفتيش على مديريات قبلي بداية من مديريات الجيزة وأطفيح وحتى إسنا فقط فيم يخص إدارة هذه المديريات وتقسيماتها الإدارية، وأثر هذه التقسيمات على الجهاز الإداري بالتفتيش، ونظام الإدارة بالمديريات، والعمل بالتفتيش كنظام في عهد محمد علي باشا وحتي محمد سعيد باشا، ثم كديوان في عهد الخديوي إسماعيل وكذلك التقسيمات الإدارية على التفتيش نفسه بالضم مع قبلي ووسطي وجعلهما إدارة واحدة تسمى تفتيش عموم الأقاليم.

أقسام الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملاحق الدراسة على النحو التالي:

- **المقدمة**: وتشمل أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف الدراسة، وتساؤلاتها، وحدود الدراسة ومنهج البحث والدراسات السابقة ثم أقسام الدراسة.
- **التمهيد**: التقسيمات الإدارية للأقاليم في مصر في العصر العثماني حتى عصر محمد علي.
- **الفصل الأول**: دراسة تاريخية عن تفتيش عموم أقاليم قبلي.

ويشمل هذا الفصل على ما يلي:

أولًا: نشأة وتطور تفتيش عموم أقاليم قبلي.

ثانيًا: مسميات التفتيش.

ثالثًا: مقر تفتيش عموم أقاليم قبلي.

رابعًا: النطاق الجغرافي لمديريات تفتيش عموم أقاليم قبلي والتقسيمات الإدارية بها.
خامسًا: الهيكل الإداري لتفتيش عموم أقاليم قبلي.
سادسًا: اختصاصات تفتيش عموم أقاليم قبلي.
سابعًا: إدارة تفتيش عموم قبلي.
ثامنًا: علاقة تفتيش عموم أقاليم قبلي بالدواوين والمصالح الأخرى.

- **الفصل الثاني**: الدراسة الأرشيفية لوثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي:
ويشمل هذا الفصل على ما يلي:
أولًا: التعريف بالوحدة الأرشيفية لتفتيش عموم أقاليم قبلي.
ثانيًا: أماكن الحفظ الأرشيفي لوثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي.
ثالثًا: الترتيب والوصف الأرشيفي لوثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي.
رابعًا: الحالة المادية لوثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي.
- **الفصل الثالث**: الدراسة الدبلوماتية لوثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي:
ويتضمن هذا الفصل ما يلي:
أولًا: الدراسة الدبلوماتية الخارجية لوثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي.
ثانيًا: الدراسة الدبلوماتية الداخلية لوثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي.
- **الفصل الرابع**: أهمية وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي كمصدر للمعلومات:
ويتضمن هذا الفصل ما يلي:
أولًا: أهمية وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي من الناحية الإدارية.
ثانيًا: أهمية وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي من الناحية الدينية.
ثالثًا: أهمية وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي من الناحية الصحية.
رابعًا: أهمية وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي من الناحية الأمنية.
خامسًا: أهمية وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي من الناحية الاجتماعية.
سادسًا: أهمية وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي من الناحية الاقتصادية.
سابعًا: أهمية وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي من الناحية المالية.
ثامنًا: أهمية وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي من الناحية القانونية.
- **الخاتمة**: وتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وأهم التوصيات التي يقترح الأخذ بها، وتلي الخاتمة قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.
- **الملاحق**: وتتضمن هذه الدراسة ستة ملاحق
الملحق الأول: لائحتي تفتيش عموم الأقاليم.
الملحق الثاني: قائمة زمنية مكودة لملفات وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي.
الملحق الثالث: قائمة حصر مكودة بالأكواد المتداخلة والمستبعدة من الدراسة بالوحدة الأرشيفية لتفتيش عموم الأقاليم.
الملحق الرابع: بطاقات الوصف الأرشيفي وفقًا لقواعد التقنين الدولي للوصف الأرشيفي.

الملحق الخامس: نشر نماذج من وثائق الملفات والسجلات بتفتيش عموم أقاليم قبلي.
الملحق السادس: اللوحات المصورة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:

١. التعرف على نشأة تفتيش عموم أقاليم قبلي كنظام ثم كديوان، والمديريات التي كانت تابعة للتفتيش وفقًا لعمليات الضم والفصل بين الأقاليم، والتقسيمات الادارية التي تمت على هذه المديريات وأثرها على الموقع الجغرافي للمديريات بسبب إحالة بعض النواحي من مديرية لأخرى نتيجة هذه العمليات، وأثر هذه التقسيمات أيضًا على الجهاز الإداري وكذلك على عمليات حفظ الوثائق والسجلات مما أدى إلى فقد الوثائق والسجلات.

٢. مركزية إدارة أقاليم قبلي المتمثلة في الولاة بشكل رئيسي، والذي يصدر الأوامر إلى مفتشي الأقاليم، ومنه إلى المديريات ثم نظار الأقسام فإلى حكام الأخطاط فمشايخ القرى لتنفيذ ومتابعة المهام في التفتيش كالمهام الزراعية والعمرانية والاقتصادية وغيرها.

٣. التعرف على اختصاصات تفتيش عموم أقاليم قبلي، واختصاصات العاملين بالتفتيش، والجهاز الإداري بالمديريات والأقسام والأخطاط والقرى، ونظام العمل بمديريات تفتيش قبلي من رفت وتعيين ومكافآت وجزاءات، وكذلك أهم الخدمات المقدمة لهؤلاء العاملين من معاشات وأجازات مرضية أو لإقامة شعائر الحج وغيرها.

٤. مشاركة المصريين في إدارة تفتيش عموم أقاليم قبلي وخاصةً في عهد الخديوي إسماعيل، ومحاولته الاستغناء عن العنصر التركي في إدارة الأقاليم باستثناء مشايخ القرى الذين كانوا من أهالي النواحي بداية من عهد محمد علي، ونظرًا لظروف مصر في ذلك الوقت والتي كانت مازالت تحت الحكم العثماني، ووجود الأتراك بنسبة كبيرة في مصر اضطُر إلى تعيين كاتب تركي واحد فقط بكل مديرية لترجمة الأوامر والتحريرات والمكاتبات الواردة إلى التفتيش باللغة التركية.

٥. التعرف على الهيكل الإداري لديوان تفتيش عموم قبلي، وعلاقة التفتيش بالدواوين والمصالح والجهات الحكومية الأخرى.

٦. اهتمام الولاة في مصر بالجانب الديني، واتباع ما أحله الله، واجتناب المحرمات كتناول المواد المسكرة، والاهتمام بإنشاء المساجد والمعابد في مصر، وعدم قصر الأوقاف على المسلمين فقط بل شمل الأقباط أيضًا، ومراعاتهم المساواة بين المسلمين والأقباط، بين أبناء العمد والمشايخ وأهالي النواحي في الدخول للعسكرية

٧. تكوين الملكيات الكبيرة لبعض الأفراد بتفتيش قبلي عن طريق إغداق الكثير من الإنعامات على كبار رجال وموظفي الجهات وكذلك العلماء والشيوخ بداية من عصر محمد على، والذي قام بالانعام بالكثير من الأبعاديات المتروكة بغرض استصلاحها وزيادة رقعة الأراضي الزراعية، وتبعه خلفاؤه عباس باشا وسعيد باشا من بعده، وكذلك الخديوي إسماعيل والذي كثرت هذه الإنعامات في عهده بشكل كبير من أراضي وأموال في بداية عهده حتي قلت شيئًا فشيئًا إلى أن أصبحت أموالًا فقط حتى انعدمت تمامًا في أواخر حكمه نتيجة الديون مما اضطره إلى فرض ضرائب المقابلة على الأراضي، وفرض ضرائب أخرى لتسوية هذه الديون.

٨. الاهتمام بزراعة الأراضي المصرية، وإنشاء الترع وتطهيرها، وكذلك إنشاء القناطر لتسهيل عمليات الري وتحويله من الري الموسمي إلى الري الدائم بجميع مديريات قبلي.

٩. محاولة الدولة المصرية على المحافظة على الحالة الصحية للمصريين، وتجنب ما يؤدي إلى انتشار الأمراض، ومداواة بعض الأمراض كالطاعون والكوليرا للحد من انتشارها، وكذلك الاهتمام بالرعاية الصحية للأطفال كتطعيم الجدري.

١٠. الاهتمام بنشر الأمن والأمان في الشارع المصري، وكذلك تنظيم الشوارع ومنع ما يسبب ازدحامها وتعطيلها، وإقامة حواجز على فتحات الأبيار، ومنع إطلاق البنادق في الأفراح، ومحاولة السيطرة على العربان لمنع اعتدائهم على الأهالي، وكذلك معاقبتهم إذا حدث ذلك.

١١. تعرض الكثير من سجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي للتلف والفقدان نتيجة لظروف الحفظ السيئة في دفترخانة التفتيش.

١٢. التعرف على الاجراءات المتبعة لحفظ الوثائق والسجلات بدفترخانة التفتيش وطريقة تسليمها إلى الدفترخانة المصرية بالقلعة، ثم إجراءات الحفظ بدار الوثائق القومية.

١٣. رصد الحالة المادية لوثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي، وعرض لأهم العوامل التي أدت إلى تلف وثائق وسجلات التفتيش.

١٤. إعداد قائمة زمنية لوثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي.

١٥. إعداد بطاقات الوصف الأرشيفي بجميع مستوياته على وثائق وسجلات التفتيش طبقًا للتقنين الدولي للوصف الأرشيفي.

١٦. تأثر وثائق الدراسة بشكل كبير باللغة التركية بل تدوين معظم الوثائق المفردة بها، وكذلك باللغات الأخرى مثل الفرنسية واليونانية والإيطالية، كما تأثرت اللغة العربية في السجلات باللغة العامية، وعدم التزام الكتاب بقواعد اللغة العربية الصحيحة مما أدى إلى ركاكة الألفاظ وعدم ضبط بعض الكلمات.

١٧. تحتوي وثائق وسجلات تفتيش عموم أقاليم قبلي على الكثير من الموضوعات الهامة في جميع المجالات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها مما يجعلها مادة دسمة لدارسي التاريخ في جميع المجالات.

ثانيًا: التوصيات:

١. الإسراع في تصحيح الأخطاء الواردة بقاعدة البيانات أو(Excel sheet) حيث أنها تمثل أداة بحث جيدة للباحثين في جميع التخصصات.

٢. سرعة ترميم جميع السجلات بالتفتيش بدار الوثائق القومية بسبب سوء الحالة المادية لها، أو محاولة تصويرها ميكروفيلميًا حتى يتم الحفاظ عليها، وسرعة الإفراج عن ما يتم ترميمه لعدم اضطرار الباحثين للانتظار لأشهر لحين الانتهاء من ترميمها.

٣. ضرورة ترجمة السجلات المدونة باللغة التركية ولو بعمل ملخصات بمحتوي السجلات لإفادة الباحثين.

٤. ضرورة ترتيب الوثائق في الملفات زمنيًا من الأقدم إلى الأحدث، حيث وجد الكثير منها غير مرتب، بالإضافة إلى ترتيب الوثائق والسجلات زمنيًا على القاعدة وفقًا للكود الأرشيفي.

٥. ضرورة اتباع نظام واحد في ترتيب الوثائق داخل الملفات إما باتباع الأرقام الهندية (١،٢،٣،..)، أو اتباع نظام تكويد الوثائق داخل الملفات بإضافة أربعة أرقام أخري على يمين العشرة أرقام لإتاحة إضافة عدد أكبر من الوثائق داخل الملف الواحد، وهذا النظام اتبع بالفعل في بعض ملفات المكاتبات الواردة والصادرة إلى التفتيش من جهات مختلفة.

٦. حيث إن الوحدة الأرشيفية تسمى تفتيش عموم الأقاليم ينبغي وضع فقط ما يشمل وثائق وسجلات تفتيش الأقاليم مثل تفتيش أقاليم قبلي أو وسطي أو بحري، وفصل سجلات مديرية عموم قبلي، ومديرية الأقاليم الوسطى التي وجدت متداخلة مع سجلات التفتيش مما يؤدي إلى إرهاق الباحثين، وضرورة فصلهما كوحدات مستقلة بعيدًا عن هذه الوحدة، وكذلك نقل سجلات هندسة تفتيش قبلي إلى ديوان الأشغال العمومية وفصلها عن تلك الوحدة.